

الشرطة

نشأة الشرطة (١)

في بلاد المسلمين

عثرنا منذ سنتين في مطالعتنا (تاريخ العرب) للعلامة المستشرق الشهير (كلبيان هوار) على بعض المعلومات في نشأة الشرطة عند المسلمين ، وغني عن البيان ان الشرطة نشأت اعادة في كل امة يوم تنشأ فيها الحكومة ، اما عند العرب ، لم تنشأ الا بعد انتشار الاسلام لان الحكومة المنظمة لم تقم عند العرب الا بعد دخولهم في الاسلام واتحادهم تحت لوائه ، وبما ان تلك المعلومات لا تخلو من فائدة أثرنا تعريبها لقرائنا فيما يلي قال :

ما كاد يتبدى ظل الامبراطورية الاسلامية وتعمر بلادها حتى شمر اول الامر بحاجة شديدة الى قوة تحمي حتى الافراد وتذب عن سياسهم وتندفع عن حقوقهم وتسعى لتوفير اسباب الراحة لهم ، فعمد الخليفة بذلك الى رجل سماه (صاحب الشرطة) يجار رجالاً بقبولهم بشؤون الشرطة وقد دعي القائمون بأمر هذه الوظيفة بعدئذ (ولاة)

قال ابن خلدون : (ان القانون الاساسي لا يبحث عن الاجرام التي يكتنف

(١) عن التركية تدعى

يوجد وما الشك ولا يعاقب الا على الجرائم التي لا شك فيها ومنها :

وقد احدث الشرطة سيئة الاسلام بتعقيب الجرمين والبعث عن الجرائم ومعرفة
مركبتها الحقيقية من دون محبت هذه الوظيفة بعد ان احدثت باسماء مختلفة ، فقد سبى
دمر الشرطة انظرها في تونس (الحاكم) وفي الاندلس (صاحب المدينة) وفي
أمر سيئ عهد المالك بمصر (الوالي)

ولا كانت لا تستفي اي دولة مستعدة عن هذه الوظيفة فقد عني بها كثير في كل
زمان ومكان حتي كانت في كل وقت واقية بالعرض عاليا

ويستدل من قرآن الاحمال ان الشرطة شئت في عهد الامويين ولعل معاوية
اول من اوجدها في الاسلام ، ويحكى ان زياد بن ابي عامر العراق في عهد علي
الخطباء كان يخرج الى الشوارع لتفتيش الناس ، والضرب على التجار والمالمة خريبة
تصرف في حرفات رجال الشرطة .

وكانت وظيفة تفتيش الاسواق تدعي (وظيفة المسية) . سبى ايموس الذي
يقوم بهذه الوظيفة محتسباً .

اما الاشراف على الاسواق فيعني مع اصحاب الحواشي من الخراج فسادهم الى
تطرحها ووضعها في الشوارع العامة .

وليس للتعاقب تمييز ادماء الاشياء كما ليس له اخبار الناس على بيع اسبه
شئوا بغيره من ، على انه لا يجوز احكام المالحيات الضرورية ، وتلك كان
له في الاشراف على الحواشي والسائر والخيارين والطعانة والمزارعين والتمواة
والنواحيين اما الاشراف على المازين والفاويس فأول واجباته .

وقد ساء سيئ كثير من آي القرآن الكريم ما يدل على ما كان ينتشر بين العرب
قبل الاسلام من اخذ الكيل والميزان وتقليبها وحظرهما حظراً تاماً ، ولذلك
اغضت الحكومة الاسلامية منذ تأسيسها بالبيع والشراء تدلت تعاريف جهدها

ليجريان بلا اخسار ولا تطفيف .

ونحن وان كنا لا ندعي ان الحكومة الاسلامية استطاعت ان تتأصل شأفة هذا الداء الويل المتأصل في قعر التورم فلا يبعث الا ان تفاخر بأنها استطاعت ان تأخذ بأيديهم الى اقصى ما يمكن للانسان الترفع عن مثل تلك الخلة الدميمة .

وكان يميز الخنثب في القاهرة عدة اشخاص من الحبراء لكل منهم خعة حصنة غير صنعة الآخر ، على ان هذا النظام ليس بالنظام الخالي من الثواب لانه كثيراً ما حاد الحبراء عن جادة العدل وانزلوا بزملائهم من أهل الصنعة الخفيف والعسف ارضاء لشهواتهم وسيراجع موهله ورغائبهم

ومن وظائف الخنثب ايضاً الجبلولة دون غش التجار المعواد الضائية والمأكولات التي اشغل حكومات القرون الوسطى والذي لا يزال من اعظم المشاكل التي تعالجها حكومات اليوم .

على ان هذه المشكلة قد سهلت اليوم نوعاً بما اكتشف من المواد والآلات التي يسهل بواسطتها معرفة ما اذا كانت المواد الغذائية مزروعة ام لا .

وكان المعطرون ، بائعوا الشرابات ، والسمن ، والخضار ، والافش ، والصباغون ، والحفادون ، والصبارة ، والصاغة ، وصانعو الخيل ، والحدادون ، والبيطرة ، والنجاسون ، والجلادون ، (١) والحراصون ، والحجامون ، والأطباء ، والكهنة ، والملاحون وغيرهم ممن يخضعون لتفتيش الخنثب ، وكذلك النطر في تطهير الخيل ونظافتها وانتظامها من وظائف الخنثب ، .

وكان من وظائفه ايضاً رعاية التميمين وما لهم من الحقوق وعليهم من الواجبات حتي لا يتضرر حقوقهم او يستوفوا زيادة عنها ، وكان ينفذ الخنثب العقاب الذي يراه لازماً بثلاثة : اولاً « السوط »

(١) كتجار القمح ومحرم

ويصنع من الجلب . ثانياً (النورة) وتضغ من جلب الحل أو العسل على شكل دواليق وذلك بأن يغل هذا الخواقي دوى الشعر أو غيره . وثالثاً الآلتان لقصر ، ثالثاً (الطرطور) وهو لباس يوضع على الرأس يحاط من عدة أطراف ملونة مختلفة من القماش ويعلق به ذنب شطب وأصداف وحرس صغير ويكون في مقام التهذيب انت يرتكب فاسقة ، ويلقى الطرطور في المكان الرسمي الذي يقر فيه الخشب .

فمن ذلك يعلم أن العقوبات التي كان الخشب يقوم بتطبيقها هي العقوبات التأديبية التي لا يحتاج في تنفيذها إلى حكم قاض كما هو مبين في القوانين الشرع الاسلامي أي ان العقوبات التي يعاقب الخشب بها إنما هي التي من قبيل التعزير .

وللخشب فضلاً عما ذكر صلاحية تنفيذ عقوبات أخرى أشد من هذه بشرط اقتنائها بحكم القاضي وعليه كرجم الزاني في حرم ارتكاب الزنا .

وكان الاشرار على الآداب العامة في المملكة الاسلامية من امم وولايات الخشب الله في المجتمعات العامة منع الخلط الرجال بالنساء ونحوه . بل في الاسواق ، وبيع الموصات ، القبان من مزاولة . نهين أو تأديبهن أو طردهن من المدينة .

والحاصل ان صلاحية الخشب هذه لا يجوز دونهما حائل . دوى الاعتناء الى المالكين : بعد نسبة اليه تتوقف سلطته كما يقول المثل الشائع .

وكان القضاة يصنعون لأوامر الخشب ، تقول ذلك بدليل ماورد في كتب القوم من القصص في هذا الصدد ، فمن ذلك ماحدث مع الباطر القضاة في بغداد ، وهو ان الخشب طلب اليه . فادارة المسجد الذي كان يجلس الى الناس فيه فتمثل في دواجره فصدح باسمه وانتقل الى مكان آخر : اه